1544

رسالة ملكية الى المؤتمر الدولي الواحد والعشرين للعلوم الادارية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة الى المؤتمر الدولي الواحد والعشرين للعلوم الادارية المنعقد بمدينة مراكش .

وفيما يلي النص الكامل للرسالة الملكية السامية التي تلاها وزير الدولة مولاي أحمد العلوي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر :

إن اختياركم للمملكة المغربية لعقد مؤتمركم الواحد والعشرين للعلوم الادارية يبرهن على مدى انفتاح مؤسساتكم على مشاكل الدول السائرة في طريق النمو، ونتمنى أن تنصب دراساتكم وأبحاثكم على هذا المنوال في المستقبل.

إن إدارتنا إدارة عصرية ، من حيث هياكلها وتنظيمها وتوفرها على أطر كفأة ، إلا أنها تعرف كباقي الادارات في العالم اتجاها بيروقراطيا يتميز بالبطء في اتخاذ القرارات وبتعقيد المساطير والمسالك الادارية .

وهذا التعقيد في المساطر والبطء الاداري ، يقفان حجر عثرة في وجه المستثمرين المغاربة والاجانب، ويشكل بالتالي عقبة كأداء في وجه التنمية الاقتصادية للبلاد.

وبهدف وضع حد لهذه الوضعية ، جاءت رسالتنا مؤخرا إلى وزيرنا الاول كمنطلق لتبسيط المساطر الادارية في مجال الاستثمارات ، حيث أصدرنا أوامرنا باعتبار كل ملف استثماري لم تقم الادارة بالبث فيه خلال أجل شهرين ابتداء من تاريخ وضعه ملفا مقبولا، أما في حالة الرفض خلال هذا الاجل فيتعين على الادارة أن تعلل رفضها .

وغير خاف عليكم أن المواضيع التي اخترتموها للدرس، خلال مؤتمركم هذا تحت شعار (من اجل ادارة أقرب إلى المواطنين) مثل اللامركزية ، والجهوية ، والتخطيط المحلي، والخوصصة ، وتحديث الادارة، ودور المنظمات غير الحكومية في التنمية المحلية، هي مواضيع الساعة بالنسبة للمغرب والتي استأثرت بكبير اهتمامنا وموصول رعايتنا .

إن اللامركزية كانت ومازالت جزءا لا يتجزأ من المسلسل الديمقراطي الذي شهدته بلادنا منذ الاستقلال، وقد عرفت هذه السياسة منعطفا تاريخيا منذ صدور ظهيرنا الشريف بمثابة قانون بتاريخ 30 شتنبر 1976 والذي خول اختصاصات واسعة للجماعات في مجال تسيير شؤونها المحلية .

ومن هنا يتضح عزمنا الراسخ والاكيد على دعم سياسة اللامركزية التي لا تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل تعتبر ركيزة أساسية لاشتراك المواطنين في تدبير شؤونهم بأنفسهم ، وترسيخ قواعد البناء الديمقراطي .

وفي هذا السياق ، قررنا تدعيم الجماعات المحلية بموارد مالية قارة ومتطورة ، كفيلة بتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وهكذا تم تحويل 30 بالمائة من محصول الضريبة على القيمة المضافة لفائدة

ميزانيات الجماعات المحلية، وتنازل الدولة عن الضريبة المهنية لصالح هذه الجماعات، كما تم إصلاح نظام الجبايات المحلية وإحداث بنك لتنمية الجماعات المحلية.

وسعيا منا في ارساء قواعد اللامركزية، أولينا اهتماما متواصلا لتحقيق سياسة الجهوية الكفيلة بدعم مسارنا الديمقراطي.

ومن شأن التغييرات المتعددة التي ظهرت منذ سنة 1976 في المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني أن تهيء الارضية الملائمة لوضع البنيات الاساسية للجهة.

ووعيا منا بأهمية السياسة الجهوية، فإن مخطط المسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستلهم من توجيهاتنا، يسجل تطورا ملحوظا في مفهوم التخطيط الجهوي الذي يتوافق مع الرؤية الجديدة للتخطيط على الصعيد الوطني.

وقد تبلور هذا الاتجاه خلال اعداد المخطط على أساس البرمجة المتعددة السنوات للتجهيزات الجماعية.

ولهذا نعتقد جازمين، أن نجاح مسلسل اللامركزية والجهوية، رهين بعملية التخطيط الذي يعد أداة أساسية لا محيد عنها في إطار منظور يشمل ثلاث عناصر هي : الانسان والمكان والانشطة الانتاجية.

وإن تقييمكم لجميع أو أهم سياسات اللامركزية والجهوية التي اتبعت إلى حد الان في مختلف دول العالم، لمن شأنه أن يساعدنا على تجاوز بعض الصعوبات ويجنبنا أخطاء من سبقنا لهذه التجربة.

ومن بين المواضيع التي ستتطرقون إليها أيضا موضوع الخوصصة، حيث يوجد حاليا ببرلماننا مشروع قانون تقدمت به حكومتنا في هذا الشأن.

إن الخوصصة بالنسبة لنا تعتبر إجراء من شأنه تدعيم الجهوية وتمكين اقتصادنا من الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

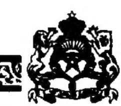
إن قرارا من هذا القبيل لا يعني تخفيف العبء عن الميزانية العامة أو تخلي الدولة عن دورها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإنما يرمي على العكس من ذلك إلى تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين مستوى عيش المواطنين وإعطاء فرصة للاجيال الصاعدة لتتحمل مسؤولياتها في تسيير المقاولات.

ومن بين المواضيع المعروضة على الدرس والتي أثارت انتباهي كذلك، دور المنظمات الوطنية وغير الحكومية في تنشيط وتحريك التنمية المحلية.

وفي هذا الاتجاه أولينا أهمية بالغة لهذا الموضوع، وعملنا على تشجيع قيام مثل هذه الجمعيات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح، بل تشكل دعما ثمينا للامركزية بتعبئة الطاقات المحلية الحية لكي تلعب دورها في جميع الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن كل سياسة إنمائية تعتمد بالضرورة على الادارة التي يتعين تحديثها وتطويرها، ولن يتأتى هذا التحديث إلا بإعداد سياسة جديدة لتسيير الموارد البشرية.

وهذا يقتضي بطبيعة الحال إعادة النظر في تكوين المسؤولين عن الادارة، سواء كانوا إداريين أم تقنيين، وذلك قصد تمكينهم من التقنيات الحديثة للتسيير والتدبير الاداريين.



ويبدو لنا جليا بأن هذا المؤتمر الـ 21 للعلوم الادارية من الأهمية بمكان نظرا للمواضيع التي سينكب على دراستها، وكذا بالنظر إلى عدد المشاركين والمستوى الرفيع للمؤتمرين.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نرحب بالسادة الوزراء واخصائيي العلوم الادارية وجميع المشاركين وممثلي المنظمات الدولية.

كما نرحب بمعهدكم الذي نظم هذا اللقاء العلمي بتعاون مع وزيرنا المكلف بالشؤون الادارية، وأملنا وطيد في أن تكلل أعمالكم بالنجاح، داعين بالتوفيق للمعهد الدولي للعلوم الادارية في مهمته.

24 ـ 28 يوليوز 1989